THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة السادسة

حول البند /161/ المعنون:

"تقرير لجنة العلاقة مع البلد المضيف"

المستشار د. رياض خضور

Dr. Riyad Khaddour

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2023/11/06

السيد الرئيس،

ينضم وفدُ بلادي للبيان الذي ألقاه ممثلُ جمهوريةِ إيرانَ الإسلامية بالنيابةِ عن حركةِ عدم الانحياز، والبيانِ الذي ألقاه ممثلُ جمهورية فنزويلا البوليفارية باسمِ مجموعةِ أصدقاءِ الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، وأود أن أتقدم بالملاحظات التالية بالصفةِ الوطنية:

– اطَّلع وفد بلادي على تقرير اللجنة الخاصة بالعلاقة مع البلد المضيف والصادر بالوثيقة A/78/26، ويود أن يثني على جهود اللجنة ورئيسها، المندوب الدائم لقبرص. ويرحب وفد بلادي بالتوصـــيات الواردة في تقرير لجنة العلاقة مع البلد المضـيف، والتي نتمنى في كل دورة جديدة من أعمال الجمعية العامة أن نشهد المزيد من الاستجابة بشأنها، لا سيما من طرف حكومة البلد المضيف والتي للأسف ما تزال مصرة على تخييب آمالنا. كما نأمل أن تفضي تلك التوصيات إلى المزيد من الانخراط من جانب الأمانة العامة، ممثلة بمعالي الأمين العام والمستشار القانوني للأمم المتحدة، بغية حسم الجدل القانوني والخلاف القائم حول تفسير وتطبيق بنود اتفاق المقر والمساهمة في وضع حدٍ للقيود القسرية الانتقائية والمسيسة والتمييزية المفروضة من قبل حكومة البلد المضيف، دون وجه حق، على عدد من الوفود ومن بينها وفد بلادي، والتخفيف من المعاناة اليومية التي نعيشها نحن وعائلاتنا ليس لذنب ارتكبناه، وإنما لأنه قد تم ايفادنا لتمثيل بلادنا في منظمة الأمم المتحدة التي تستضيف مقرها الولايات المتحدة، لنكتشف لاحقاً بأن تلك الاستضافة لمقر المنظمة لم تعد ميزة تحسب للبلد المضيف

وتقاليده الدبلوماسية المتقدمة والتي من المفترض أنها تستند أساساً إلى المساواة بين جميع الوفود ومعاملتهم بدون تفرقة وتقديم ما يلزم من تسهيلات لهم بالشكل الأمثل، وإنما أصبحت امتيازاً وحقاً حصرياً للبلد المضيف يخوله فرض ما يشاء من تدابير بحق من يشاء من الوفود التي تستضيفها المنظمة في مقرها العام وكأنه يدير فندقاً ويحدد درجات نزلائه وامتيازاتهم بصورة كيفية.

السيد الرئيس:

إن استمرار هذا الواقع من المعاملة التمييزية المستمرة لم يعد مقبولاً، كما أن استمرار صمت منظمتنا التي نتشرف بأننا من مؤسسيها حيال الإساءات والمعاملة غير اللائقة التي يتلقاها عدد من وفود الدول الأعضاء من قبل حكومة البلد المضيف لم يعد أيضاً مقبولاً ولا مبرراً. وأنا هنا أود أن أتمنى على ممثلي جميع الوفود في هذه القاعة وبالأخص ممثلي وفود الدول الأعضاء باللجنة أن يتخيلوا كيف سيكون عليه حالهم وموقفهم لو أن تلك الإساءات والقيود التعسفية تفرض بحقهم ، وما سيكون عليه شعورهم عندما يتم منحهم تأشيرة دخول صالحة للدخول لمرة واحدة وينبغي تجديدها كل 6 أشهر مع أنهم مقيمون هنا لمدة اربع سنوات أو أكثر، فقط لأن حكومة البلد المضيف قررت مضايقتهم وإنهاكهم هم وأفراد عائلاتهم والتعامل معهم بمنتهى الإساءة وتمييزهم عن غيرهم من الوفود التي لديها تأشيرات لمدد طويلة ولمرات دخول متعددة، وما سيكون شعورهم لو أن حكومة البلد المضيف قررت بأنهم ممنوعون من الحركة تماما هم وعائلاتهم خارج دائرة قطرها 25 ميل، وكأنهم أقل شأناً من باقي أعضاء وفود

الدول الأخرى التي يمكنها التحرك بحرية في جميع ولايات ومدن البلد المضيف... والقائمة تطول من الانتهاكات والإساءات. ألن تشعروا حينها بالإهانة؟ وماذا سيكون شعوركم لو أن أحد أطفالكم حرم من رحلة مدرسية خارج مدينة نيويورك بسبب تلك قيود الحركة، أو حتى عدم تمكنكم من حضور فعاليات الأمم المتحدة التي تتم في الولايات الأخرى أو خارج الولايات المتحدة بسبب تعقيد الإجراءات الخاصة بتجديد التأشيرات المتكرر وتقييد الحركة.

السيد الرئيس:

إن موقف الأمم المتحدة القانوني تجاه هذه الانتهاكات حاسم ويتمثل في رأي المستشار القانوني للأمم المتحدة والمتضمن في كافة تقارير اللجنة والذي ينص على أنه " لا مجال لتطبيق الاعتبارات المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين البلد المضيف ودولة ما بحق ممثليها في الأمم المتحدة"، وفي المقابل فإن حكومة البلد المضيف تصر على أنها لا تنتهك أحكام اتفاق المقر، وبالتالي فإننا بحاجة لحسم هذا الخلاف بشأن تطبيق وتفسير اتفاق المقر في ضوء أحكام القانون الدولي باعتبار أن ذلك هو الطريق الوحيد لإنهاء تلك القيود القسرية المفروضة بحق وفودنا بغير وجه حق والتي لا يمكن أن تندرج إلا في إطار اسقاط اعتبارات العلاقات الثنائية للولايات المتحدة مع بعض الدول على وفودها في منظمة الأمم المتحدة. كما أن وفد بلادي في العديد من جلسات المفاوضات في إطار اللجنة قد طالب ممثلي حكومة البلد المضيف بتوضيح الأساس القانوني أو حتى الاعتبارات التي تستند إليها في فرض تلك التدابير ولم نتلق أي رد. ونحن على

ثقة بأننا لن نحصل على مثل ذلك الرد، لقناعتنا بعدم وجوده. إن التوصيف القانوني لتلك التدابير هو في أحسن أحواله تعسف في استعمال الحق وإساءة لاستغلال السلطة وتفسير احكام المقر بسوء نية وهي جميعها غير مقبولة بموجب القانون الدولي.

شكراً السيد الرئيس..